سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE PARTY

نشرة داخلية يصدرها تيار التغيير الوطني | العدد: 246 | الثلاثاء 2013/11/5

56 شهيدا بنيران قوات الأسد والجيش الحر يسقط 3 طائرات للنظام

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس الاثنين استطاعت توثيق ستة وخمسين شهيدا بينهم أحد عشر طفلا وتسع سيدات وخمسة تحت التعذيب، فيما قالت مصادر أخرى أن الجيش الحر أسقط 3 طائرات للنظام في إدلب ودرعا تحلب.

وأضافت اللجان في تقريرها أن ثمانية وعشرين شهيدا قضوا في دمشق، بالإضافة إلى عشرة شهداء في حلب، وسبعه شهداء في حمص، وثلاثة شهداء في كل من إدلب ودرعا والرقة، وشهيد في ديرالزور والسويداء.

كما وثقت اللجان تعرض 501 منطقة للقصف حيث شنت طائرات النظام 47 غارة ألقت خلالها البرميل المتفجرة على حلفايا وطيبة الإمام ورسم الورد وقصر ابن وردان بريف حماة، والبدرية وكورين بإدلب، ومهين بحمص، ورسم العبود والسفيرة بحلب، كما أطلقت قوات النظام صواريخ أرض أرض على سراقب بإدلب، كما طال القصف المدفعي 167 نقطة، والقصف الصاروخي 145 نقطة، والقصف بقذائف الهاون 131 نقطة.

وعلى صعيد الاشتباكات فقد اشتبك الجيش الحر مع قوات النظام في 163 نقطة قام خلالها بتدمير 4 سيارات تابعة لقوات النظام وأوقع عددا كبيرا من القتلى والجرحى من عناصر النظام ولواء أبوالفضل وحزب الله أثناء محاولتهم اقتحام حجيرة والسيدة زينب في دمشق كمااستهدف رحبة الدبابات في القابون.

وفي حلب استهدف الجيش الحر بلدتي نبل والزهراء بقذائف الهاون وصواريخ محلية الصنع، كما استهدف مقرات قوات النظام في الريق الشمالي للمدينة ومطار النيرب العسكري بالصواريخ وقذائف الهاون، كما تصدى مقاتلو الجيش الحر لمحاولة قوات النظام اقتحام المسجد الأموي وقتل عدد من العناصر، كما قتل الجيش الحر عددا كبيرا من قوات النظام بالقرب من حمام السادات في باب أنطاكيا أثناء محاولتهم التسلل للحي.

وفي درعا فجر مقاتلو الجيش الحر ثلاثة مراكز لقوات النظام في حي الهجير ببصرى الشام أدت لمقتل وجرح عدد كبير من قوات النظام، كما استهدفوا مركز نصيب الحدودي والحاجز المجاور لأم الميادن بعدة قذائف، كما تصدى الحر لمحاولات قوات النظام بالتسلل الى الجبهة الشرقية لمدينة انخل.

وفي حمص استهدف مقاتلو الجيش الحر قرى جبورين وكفرنان في الريف الشمالي بقذائف الهاون وصواريخ محلية الصنع، كما أسقطوا طائرة حربية كانت تقصف بالبرميل المتفجرة مدينة مهين. وفي الرقة استهدف الجيش الحر الفرقة 17 ما أدى لنشوب حرائق ضخمة في مركز الأغرار كما استهدف مطار الطبقة العسكري.

الجربا يرد بقوة على وزيرى خارجية العراق ولبنان

أفاد مصدر مطلع في وفد الائتلاف الوطني السوري، أن الجلسة المغلقة لاجتماع وزراء الخارجية العرب، التي عقدت مساء أمس، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، شهدت ردًا قويًا من أحمد عوينان الجربا، رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، على كل من وزير الخارجية العراقي ووزير الخارجية اللبناني، حيث انتقد وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، ما جاء في خطاب الجربا، الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، معتبرًا أن ما قاله الجربا، كان يجب أن لا يلقى أمام وسائل الإعلام، وإنه لم يأت على ذكر التنظيمات الإرهابية في سوريا، ثم تحدث بعده كل وزير الخارجية العماني، وبعده وزير الخارجية الإماراتي، الذي أكد أن الشعب السوري خرج في تظاهرات سليمة، لكن تعامل النظام العنيف أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه اليوم.

وفى سياق رده على وزير الخارجية العراقي، ذكّر الجربا الوزير أن بعض السياسيين العراقيين جاءوا على ظهر الدبابة الأمريكية، ولم يتحدثوا عن التدخل الخارجي، بينما يلجأون إلى سياسة الكيل بمكيالين، فيما

يخص الثورة السورية وتطلعات الشعب السوري.

وأضاف أن الوزير حين يتحدث عن الإرهاب في سوريا، ينسى أن بعض السجون أبو غريب وسواه من السجون العراقية فتحت أبوابها، كي يخرج منها قادة الإرهاب، ويتوجهون إلى سوريا، وتم ذلك في ظروف يعرفها الجميع.

أما وزير الخارجية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال، عدنان منصور، فقد تحدث عن ضرورة عودة المعارضة إلى حضن الأم، ويقصد حضن النظام السوري، فرد عليه الجربا بالقول، إنه كان يتمنى "أن يستمر لبنان بسياسة النأي بالنفس، التي خرقها زعيم حزب الله، متجاوزًا الحكومة والدولة اللبنانية، وأرسل ميليشياته لمقاتلة الثوار السوريين، وقتل المدنيين السوريين في القصير ودمشق وحلب وحمص. وذهب زعيم حزب الله بعيدًا حين اعتبر نفسه أول المقاتلين إلى جانب النظام السوري ضد ثورة الشعب السوري، الذي يتوقف حتى يحقق تطلعاته في الحرية والتحرر".

يذكر أن رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، السيد أحمد الجربا، قال في خطابه في جلسة افتتاح الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية، والمخصص لبحث الأزمة السورية، إن المعارضة السورية لن تحضر محادثات السلام المقترحة في جنيف، مالم يكن هناك إطار زمني واضح لرحيل بشار الأسد، وأن "لا جنيف 2 من دون وضوح في هذا الهدف، مقرونًا بجدول زمني محدد ومحدود، ولا لحضور المحتل الإيراني على طاولة التفاوض".

العطية في اسطنبول لتسوية الخلافات داخل الجيش الحر قبيل "جنيف 2"

التقى وزير الخارجية القطري خالد العطية قيادات في الجيش السوري الحر في سلسلة اجتماعات بمدينة إسطنبول، هدفت لبلورة موقف موحد للكتائب الإسلامية بخصوص العلاقة مع الائتلاف السوري وهيئة أركان الجيش السوري الحر ومؤتمر "جنيف2" للسلام الخاص بسوريا المزمع عقده خلال أسابيع.

لكن اجتماعات تلك الكتائب انتهت من دون اتفاق واضح على توحيد جهودها في إطار تنظيمي موحد تردد أنه سيحمل اسم "جيش محمد" بهدف الخروج عن مظلة هيئة الأركان وانتزاع جزء من تمثيل العسكر في الائتلاف الوطني السوري قبل أيام من اجتماع موسع للائتلاف سيعقد في إسطنبول للبحث في موضوع مشاركة المعارضة في مؤتمر "جنيف 2" الذي تسعى الولايات المتحدة وروسيا إلى عقده نهاية الشهر الحالي.

وأوضحت مصادر في المعارضة السورية أن اجتماعات الكتائب الإسلامية مع وزير الخارجية القطري لم تصل إلى وعود حاسمة بدعم قطري سياسي ومالي لهذه الخطوة، رغم ما نقل عن العطية من تأييده إعادة النظر في تركيبة الأركان، مما يؤشر إلى ميل قطري في هذا الاتجاه، وهو ما أكدته مصادر في المعارضة، مشددة على أن الغطاء القطري كان واضحا.

وقالت المصادر إن الوزير القطري أجرى مجموعة لقاءات مع قيادات الكتائب الإسلامية، لم تحضره لا "داعش" ولا "جبهة النصرة"، التنظيمان المعروفان بقربهما من "القاعدة". كما التقى المراقب العام للإخوان المسلمين رياض الشقفة مبديا أمامه الرغبة في مزيد من التعاون.

وغادر الوزير القطري إسطنبول أمس من دون أن تسفر الاجتماعات عن نتائج محددة، في ظل تمسك الكتائب الإسلامية بحصة "القرار" في الائتلاف والأركان، وصولا إلى الدعوة إلى قيام "دولة الخلافة" كما ذكر مصدر معارض سوري، مشيرا إلى أن العطية قال إن قطر تدعم الإسلاميين "لكن ليس إلى هذا الحد".

والاجتماع لم يكن تقليديا، فمن النادر اجتماع أبرز القادة العسكريين للثورة السورية من دمشق وحلب وإدلب واللاذقية وحمص وحماة؛ إذ شارك في الاجتماع زهران علوش، قائد لواء الإسلام في ريف دمشق، وأبو طلحة، القائد العسكري لأحرار الشام، كما ضم الاجتماع عبد القادر الصالح، القائد العسكري للواء التوحيد الفصيل الأقوى في حلب. كذلك شارك في المداولات عيسى الشيخ قائد ألوية صقور الشام، وقيادات لعشرين فصيلا مسلحا آخر مثل كتائب شهداء سوريا وأحفاد الرسول وأنصار الشام. وكان الغائب الأكبر هو فصيل "الفاروق" الذي ينشط في حمص.

ودعا الوزير القطري خلال سلسلة الاجتماعات إلى الخروج بموقف أكثر اعتدالا لتلك الفصائل قبل عقد مؤتمر "جنيف2". وكانت هذه الفصائل قد عقدت اجتماعا أيضا قبل أيام في مدينة أنطاكيا التركية وأصدرت بيانا أعلنت فيه رفضها "جنيف2"؛ بل وعدّته مؤامرة ضد الشعب السوري.

وقد رفضت التراجع عن موقفها المعترض على عقد "جنيف2"، وأي قرارات تصدر عنه، في موقف قد يعطل تنفيذ أي قرار دولي. ومع ذلك فإن جهودا تبذل لرأب الصدع بين رئاسة

الأركان والفصائل المسلحة، برعاية القطريين والأتراك، ومن المتوقع عقد اجتماع آخر بينهم خلال الأسبوع المقبل.

ويتحدث قادة هذه الفصائل عن رغبتهم في اتخاذ قرارات بالغة الحساسية تركز على العملية السياسية تتمثل في " تشكيل هيئة سياسية بديلا للائتلاف السوري الموحد". وأمام هذه المواقف المتصلبة من قادة العمل المسلح في المعارضة السورية، تبدو فرص الوصول إلى تمثيل حقيقي للمعارضة المسلحة في أي اتفاق سلمي ضئيلة للغاية.

لذلك ستعقد في الأيام القليلة المقبلة في تركيا عدة اجتماعات تهدف من خلالها الدول الداعمة للفصائل المسلحة، خصوصا قطر وتركيا، إلى تكثيف جهودها للحصول على مواقف أكثر مرونة من قادة المعارضة المسلحة قبل عقد مؤتمر "جنيف2".

وكشف ضابط قيادي في الجيش السوري الحر لصحيفة " الشرق الأوسط" أن اجتماعات صاخبة سبقت حضور العطية؛ حيث هددت هذه الألوية الإسلامية بشن حرب على الجيش الحر والأركان إذا لم تلبَّ طلباتها بأن تشكل قيادة جديدة كما يحلو لها، لكنه أضاف أن "لهجة هؤلاء ونبرة مطالبهم ارتفعت مع وجود وزير الخارجية القطري.

وأكد أن "وزير الخارجية القطري طرح تفعيل (الأركان) لكن الفصائل الإسلامية التقطت الإشارة لترفع سقف مطالبها إلى أعلى درجة؛ حيث إنهم يريدون السيطرة على (الأركان) والائتلاف معا مطالبين بحل رئاسة الأركان وكل الهيئات التابعة لها"، لافتا إلى أن هؤلاء الإسلاميين الذين يحظون بدعم قطري "يطالبون بإعادة تشكيل هيئة الأركان برعاية سياسية جديدة هم من يحددها".

وأوضح أن " ضباط الأركان المشاركين في الاجتماع رفضوا ذلك تماما وقدموا حلا يقوم على استيعاب هذه الكتائب الإسلامية بشكل أكبر وإعادة هيكلة الأركان"، لكنه أكد أن هؤلاء بدوا "مصممين على الحصول على كل شيء، مهددين بأنهم الأقوى على الأرض ويمكنهم القيام بما يحلو لهم"، مشيرا إلى أنهم سبق أن وجهوا قبل أيام تهديدا غير مباشر إلى اللواء سليم إدريس للاستقالة وحل الأركان وعدم الوقوف في وجههم.

جامعة الدول العربية تصدر قرارا حول مؤتمر جنيف ومساعي عقده

شدد قرار صدر أمس عن جامعة الدول العربية على ضرورة تشكيل هيئة الحكم الانتقالية في سوريا ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة بما فيها السلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

كما أكد القرار على ضرورة محاسبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، وتقديمهم للعدالة باعتبارها من جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الأخرى المرتكبة في حق الشعب السوري.

وجاء في القرار أن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورة غير عادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/11/3 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة معالي وزير خارجية دولة ليبيا وبمشاركة الأمين العام للجامعة والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء، لبحث تطورات الوضع في سوريا والجهود الدولية والمساعي العربية المبذولة لعقد مؤتمر جنيف 2، واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات بشأن تطورات الأوضاع في سوريا، وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود، وبعد الاستماع إلى العرض المُقدم من الدكتور ناصر القدوة نائب الممثل الخاص المشترك للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية حول نتائج المشاورات والاتصالات الجارية لعقد مؤتمر جنيف 2، وبعد الاستماع إلى مداخلة السيد أحمد العاصي الجربا رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وبعد التداول حول الأوضاع الخطيرة في سوريا وما آلت إليه أحوال المواطنين السوريين من مآسٍ مؤلمة، وما أسفرت عنه الجهود والمشاورات والاتصالات الجارية للإعداد لمؤتمر جنيف 2، وفقاً لبيان جنيف الصادر في2012/6/30؛ فإن الجامعة تؤكد على قراراتها السابقة بشأن الأزمة السورية، مع التشديد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة على سوريا والمنطقة، وعلى ضرورة توفير الدعم لمسار الحل التفاوضي للأزمة تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف 2 وتوفير أسباب نجاحه، بحيث لا تقتصر تلك المعالجة على مسألة إزالة الأسلحة الكيماوية السورية، كما أكد المجلس على ضرورة محاسبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، وتقديمهم للعدالة باعتبارها من جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الأخرى المرتكبة في حق الشعب السوري.

كما أعربت الجامعة عن تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013) الذي دعا جميع الأطراف السورية إلى المشاركة بجدية وعلى نحوٍ بناء في مؤتمر جنيف 2، لإيجاد حل سلمى للأزمة السورية، وكذلك تأييده للبيان

الرئاسي لمجلس الأمن بشأن الأوضاع الإنسانية في سوريا.

كما أكدت الجامعة في قرارها على موقفها الثابت بالحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، وعلى الموقف العربي الداعم للائتلاف الوطني السوري والتشديد على الموقف العربي المطالب بضرورة توافر الضمانات الدولية اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر جنيف 2 وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لبيان جنيف الصادر في 2012/6/30، والذي جرى إقراره بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013).

أيضا شدد القرار على دعوة جميع أطراف المعارضة السورية إلى التجاوب مع الجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف 2، والتعجيل بتشكيل وفدها المفاوض برئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية للمشاركة في هذا المؤتمر.

وأضاف القرار أنه من الضروري بمكان التأكيد على العناصر التالية باعتبارها تُشكل الهدف النهائي للعملية التفاوضية ولمسار الحل التفاوضي في جنيف 2 تنفيذاً لبيان جنيف 1:

أ- تشكيل هيئة الحكم الانتقالية ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة بما فيها السلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وذلك خلال فترة زمنية محددة، وبالتوافق بين جميع الأطراف.

ب- التوصل إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي أساسه المساواة في الحقوق وسيادة القانون وعدم التمييز بين المواطنين بسبب انتماءاتهم الطائفية أو العِرقية أو الدينية أو اللغوية أو غير ذلك، ويتم فيه التداول على السلطة بشكلٍ سلمي ديمقراطي وتعددي، وتشمل المرحلة الانتقالية صياغة دستورٍ جديد للبلاد يُقر عبر الاستفتاء العام بحيث تنتهي المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في إطار هذا الدستور.

ج- الالتزام بالمحافظة على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

د- اعتماد نتائج مؤتمر جنيف 2 من قِبَل مجلس الأمن والعمل على تنفيذها واتخاذ إجراءات رادعة ضد كل مَنْ يحاول إعاقة تنفيذ بنودها.

كما أكد القرار على ضرورة التزام كافة الأطراف المعنية بتوفير المناخ الملائم لمواكبة انطلاق أعمال مؤتمر جنيف 2، وذلك عبر اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية:

أ- ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سوريا وبالخصوص المناطق التي تعاني من الحصار وسياسة التجويع، ورفع كافة أشكال الحصار والمعوقات لإدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين، وفتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية وتمكينها من القيام بمهامها بحرية في جميع المناطق السورية ودون أية عوائق، وذلك وفقاً لما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 2013/10/2.

ب- الإفراج عن جميع المعتقلين والمحتجزين السياسيين في سوريا بدءاً بالنساء والأطفال، وتبني آلية للكشف عن مصير المفقودين ووقف عمليات الاعتقال والتعذيب، وإعادة المهجرين والنازحين إلى أماكن سكنهم وضمان أمنهم وذلك وفق جدول زمني محدد.

ج- سحب جميع القوات والميليشيات الأجنبية من سوريا.

د- التزام جميع الأطراف بالوقف الشامل لإطلاق النار ولكل أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهةٍ كانت وأياً كان مصدرها.

وأضاف القرار أن الجامعة مازالت تدعم مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك وما يقوم به من جهود، مع التأكيد على ضرورة تضافر الجهود ومواصلة المساعي العربية والدولية لضمان عقد مؤتمر جنيف 2 في أقرب الآجال. مع التأكيد على مواصلة الجهود العربية واستمرار الدور المحوري الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في معالجة الأزمة السورية، وتكثيف التشاور والتنسيق مع الأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك وكذلك مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية للتحضير الجيد لمؤتمر جنيف 2 ورعايته وإنجاح أعماله وتقديم الدعم اللازم والمساندة لوفد المعارضة في هذا المؤتمر.

كما أشاد القرار بترحيب أمير دولة الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي للمانحين (كويت 2) في مطلع العام المقبل 2014 الذي يساهم في تخفيف المعاناة والمأساة الإنسانية للشعب السوري الشقيق، والدعوة لحشد الجهود العربية والإقليمية والدولية لنجاح هذا المؤتمر في معالجة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في سوريا. مع إبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد دائم لمتابعة المستجدات.

رعاة "جنيف 2" يكثفون نشاطهم لتحديد موعد جنيف 2 والمدعوين إليه

أجرى السفير الأمريكي روبرت فورد أمس لقاءات مع شخصيات سوريا في جنيف عشية المحادثات التمهيدية بين الجانبين الأمريكي والروسي مع المبعوث الدولي – العربي الأخضر الإبراهيمي لاتخاذ قرار في شأن

موعد انعقاد مؤتمر جنيف 2 والاتفاق على نص الدعوة التي ستوجه إلى المشاركين في المؤتمر من ممثلي النظام السوري والمعارضة والدول الإقليمية.

حيث قالت مصادر ديبلوماسية لمصادر صحفية إن مساعدي فورد أعدّوا قائمة طويلة من الشخصيات لعقد لقاءات معها في جنيف، وشملت رجال أعمال ومعارضين وشخصيات مقربة من نظام الأسد. وأشارت إلى أن بعض المدعوين اعتذر في اللحظة الأخيرة عن عدم السفر إلى المدينة السويسرية.

وكان اللقاء في جنيف بين فورد ونائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية قدري جميل في آخر الشهر الماضي، أحد الأسباب المعلنة التي دفعت الأسد إلى إقالة جميل من منصبه.

وأوضحت المصادر الديبلوماسية الغربية أن الإبراهيمي سيقدم إلى الوفدين الأمريكي برئاسة ويندي شيرمان والروسي ميخائيل بوغدانوف عرضاً عن نتائج جولته في المنطقة والدول المجاورة لسورية وتقويمه لاحتمالات إرجاء انعقاد جنيف 2 ربما إلى أواخر هذه السنة أو بداية العام المقبل، في مقابل اقتراح موسكو بعقده في نهاية الشهر المقبل.

وأشارت المصادر إلى أن الوفد الأمريكي يميل إلى عقده بأسرع وقت ممكن. وزادت انه بعد الاجتماع التمهيدي سيتوجه الإبراهيمي إلى نيويورك لاطلاع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على نتائج اتصالاته، بالتوازي مع توجّه فورد إلى إسطنبول لحض الائتلاف الوطني السوري لاتخاذ قرار بالمشاركة في المؤتمر، خلال اجتماعاته يومي الجمعة والسبت المقبلين.

وأعلنت ناطقة باسم الإبراهيمي أن ممثلي الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة سيبحثون خلال اللقاء الثلاثي الاستشاري اليوم نص الدعوة التي ستوجه إلى المشاركين في جنيف 2. وكانت مصادر ديبلوماسية قالت إن الدول الغربية تصر على أن يتضمن نص الدعوة أن الهدف من المؤتمر تطبيق جنيف 1 وتشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة، ما يعني أن مشاركة النظام السوري على الحضور وحليفته إيران ستكون على هذا الأساس. وأوضح بعض المصادر انه في حال الفشل على الاتفاق على مشاركة إيران في جنيف 2 اقترح بعض الأطراف اقتصار المشاركة على الدول المجاورة لسوريا، ما يعني استبعاد إيران.

وسيعقد في جنيف اليوم بعد اللقاء الثلاثي للإبراهيمي والوفدين الأمريكي والروسي لقاء للموفد الدولي مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ثم لقاء موسع لهذه الدول مع ممثلي دول الجوار السوري.

هيغ يهاتف لافروف للتباحث حول جهود الإعداد لـ"جنيف 2"

بحث وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، مع نظيره البريطاني ويليام هيغ، لجهود المبذولة للإعداد لمؤتمر "جنيف 2" حول سوريا.

ونقلت وكالة "إنترفاكس" الروسية للأنباء عن بيان للخارجية أن لافروف وهيغ بحثا في اتصال هاتفي الشؤون السورية بما فيها جهود التحضير لعقد مؤتمر "جنيف 2" حول سوريا.

إيران تعترف بوجود مستشارين عسكريين في سوريا ومقتل قائد إيراني في دمشق

أنكر المسؤول في الحرس الثوري الإيراني العميد رمضان شريف حقيقة وجود كتائب إيرانية في سوريا، مناقضاً بذلك ما صرح به نائب في مجلس الشورى الإيراني. وجاء ذلك في وقت أفادت وكالة مهر الإيرانية أن قيادياً كبيراً في الحرس الثوري قُتل بعدما تطوع للقتال في سوريا.

ونقلت وكالة " فارس" الإيرانية عن مسؤول العلاقات العامة في الحرس الثوري العميد رمضان شريف " إننا ننفي بشدة نبأ تواجد كتائب إيرانية في سوريا".

وأضاف: "مثلما قيل مراراً ليست لإيران أي كتائب تنظيمية في سوريا بل لها فقط تواجد استشاري لنقل خبراتها الدفاعية لهذا البلد". وجاء موقفه رداً على ما صرح به نائب في مجلس الشورى عن وجود كتائب إيرانية في سوريا، وهو أمر تردده فصائل المعارضة السورية منذ شهور طويلة.

ودعا العميد شريف النواب الإيرانيين إلى توخي المزيد من الدقة في تصريحاتهم كي لا تُستغل من قبل أعداء الشعب والضامرين السوء لإيران الإسلامية، قائلاً إن بث مثل هذه الأنباء يوفّر الذريعة لشن حرب نفسية ضد بلاده.

في غضون ذلك، نقلت وكالة "رويترز" عن وكالة مهر الإيرانية للأنباء إن قائداً في الحرس الثوري قُتل في سوريا بعد تطوعه للدفاع عن ضريح السيدة زينب في دمشق.

وقالت الوكالة إن محمد جمالي زادة من فيالق الحرس الثوري الإيراني في محافظة كرمان جنوب شرقي إيران قُتل في الأيام القليلة الماضية على يد "إرهابيين وهابيين". ولم يتسن التأكد من صحة التقرير من مصدر مستقل.

وجمالي زاده كان مقاتلاً قديماً في الحرب الإيرانية العراقية بين عامي 1980 و 1988 ثم خدم في وحدات مكافحة التهريب. وقالت "مهر" إنه لم يسافر إلى سوريا باسم فيالق الحرس الثوري الإيراني لكن بصفته متطوعاً للدفاع عن مقام السيدة زينب في الضواحي الجنوبية لدمشق.

ويقول ديبلوماسيون غربيون إن إيران وهي حليف لبشار الأسد تقدم لسوريا مساعدات ببلايين الدولارات وعدداً لم يكشف النقاب عنه من المستشارين العسكريين.

كما يعترف تنظيم حزب الله اللبناني الإرهابي والمدعوم من إيران علناً بوجود مقاتلين له في صفوف قوات الأسد بسوريا، لكن طهران تنفي تورط قوات لها بشكل مباشر في القتال الدائر هناك.

تقارب في وجهات النظر الأمريكية السعودية حول القضية السورية

قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في الرياض مساء أمس الاثنين إن العلاقات مع السعودية "صلبة" بالرغم من عدم نجاحه في تقريب وجهات النظر بين البلدين حيال الأزمة السورية.

وأضاف كيري الذي وصل إلى الرياض محاولا احتواء التوتر بسبب سوريا وإيران انه ليست هناك خلافات حول سوريا.

لكن نظيرة السعودي الأمير سعود الفيصل قال خلال مؤتمر صحافي مشترك في أعقاب لقاء بين العاهل السعودي وكيري أن بلاده تدرك أهمية المفاوضات لحل الأزمات على أن لا تطول داعيا إلى وضع حد للمأساة.

وقال كيري "ليس هناك خلاف حول الهدف المشترك بالنسبة لسوريا لن نبقى مكتوفي الأيدي في حين يستخدم الاسد السلاح.

إلا أنه سرعان ما استدرك مؤكدا أن الولايات المتحدة تعارض التدخل العسكري وباستثناء حل تفاوضي، لا نرى وسائل كثيرة لإنهاء العنف لأنه ليس لدينا التفويض القانوني ولا المبررات أو الرغبة في هذا الوقت لنجد أنفسنا في خضم حرب أهلية.

هذا وتنتقد الرياض تقاعس الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في الأزمة السورية، ولم تتوان عن إبداء غضبها إزاء قرار أوباما التخلي عن توجيه ضربة لنظام الاسد. كما تبدي السعودية قلقا متزايدا حيال تقارب محتمل بين واشنطن وطهران تدفع ثمنه الدول العربية في الخليج.

وفي هذا السياق، قال الفيصل إن سوريا أرض محتلة من قبل القوات الإيرانية. وأضاف أن أفضل اختبار لنوايا إيران للتأكد من حسن إرادتها هو انسحابها من سوريا مع حليفها اللبناني حزب الله.

وقد أكد مسؤول أمريكي رفيع في وزارة الخارجية إن السعوديين واضحون للغاية بالنسبة لما يشكل قلقا لهم ونتفق معهم تماما في هذا الأمر. نحن لا نتجه مطلقا لتغيير نظرتنا إلى دعم إيران للعمليات الإرهابية والمجموعات الإرهابية في المنطقة.

وأضاف أن محادثات "خمسة زائد واحد" تسير بكل وضوح نحو التأكد من أن إيران لن تمتلك سلاحا نوويا ونتفق تماما مع السعودية في هذه النقطة. والسؤال هو التأكد من أنهم يتفهمون تفاصيل موقفنا الحازم تجاه طهران.

يذكر أن كيري صرح في القاهرة المحطة الأولى في جولته أن بلاده ستقف إلى جانب حلفائها في المنطقة. وقال في هذا الصدد "سنكون إلى جانب السعوديين والإماراتيين والقطريين والأردنيين والمصريين والآخرين لن ندع هذه الدول لتكون هدفا لهجمات من الخارج".

لكنه أشار إلى أن واشنطن ربما تكون اختارت "تكتيكا" مختلفا عن حلفائها بالنسبة لسوريا لكن الهدف يبقى واحدا.

وأوضح في هذا السياق "نتشارك جميعا الهدف ذاته وهو انقاذ الدولة السورية وإقامة حكومة انتقالية بإمكانها منح الفرصة للشعب السوري لاختيار مستقبله" لكنه أضاف " نعتقد بأن الاسد لا يجب أن يكون جزءا منها".

وبخصوص مشاركة المعارضة السورية في جنيف 2 أوضح الفيصل أن الأمر يعود إلى الائتلاف الوطني السوري، ورئيسه أحمد الجربا وأضاف أن مشاركتها تظهر أنها تعطي فرصة للسلام ولا ترفض المفاوضات.

السعودية ترفض اقتصار معالجة الأزمة السورية على إزالة الأسلحة الكيماوية

دعت المملكة العربية السعودية، يوم أمس الاثنين، مجلس الأمن الدولي إلى ضرورة عدم اقتصار معالجة الأزمة السورية على إزالة الأسلحة الكيماوية.

وقال وزير الثقافة والأعلام السعودي عبدالعزيز خوجة، في بيان، عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء برئاسة ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز " إن مجلس الوزراء شدد على الموقف الثابت للمملكة وهو الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها".

كما دعا المجلس إلى أهمية اضطلاع مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته إزاء التعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة وعدم اقتصار معالجة الأزمة على مسألة إزالة الأسلحة الكيماوية.

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أعلنت الأسبوع الماضي أن سوريا دمرت كل معدات الإنتاج والمزج في منشآت الأسلحة الكيميائية المعلنة.

وأوضح أن مجلس الوزراء السعودي نوه بالموقف العربي الداعم للإئتلاف الوطني السوري وموقفه التفاوضي المطالب بالضمانات الدولية اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر جنيف 2 وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقا لبيان جنيف في 30 حزيران/يونيو 2012 الذي أقره مجلس الأمن.

وقال البيان الحكومة السعودية إنها اطلعت على تقرير عن الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية حول تطورات الأوضاع في سوريا.

وكان مجلس جامعة الدول العربية الوزاري الطارئ، الذي عقد، مساء الأحد، قرر دعوة جميع أطراف المعارضة السورية، بقيادة الائتلاف السوري لقوى المعارضة السورية، إلى التجاوب مع الجهود المبذولة لعقد مؤتمر "جنيف 2"، والتعجيل بتشكيل وفدها المفاوض لحضور المؤتمر.

قدري جميل يريد المشاركة في جنيف 2 كمعارض

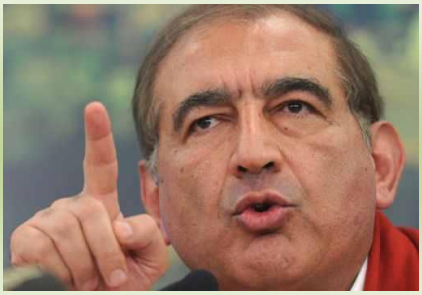

أعلن نائب رئيس الوزراء السوري السابق، قدري جميل، الذي أعفاه بشار الأسد الأسبوع الماضي من منصبه، في مقابلة نشرت اليوم الثلاثاء أنه يريد المشاركة في مؤتمر جنيف 2 المزمع عقده لحل الأزمة السورية كأحد ممثلي المعارضة.

وجميل، المعارض القديم الذي عينه الأسد نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، قال للسفير الأمريكي في سوريا، روبرت فورد، خلال لقاء جمعهما في 26 أكتوبر في جنيف أنه يرغب بالمشاركة في جنيف 2 كأحد ممثلي المعارضة السورية. ولكن مصدراً سورياً أكد في حينه أن السفير الأمريكي رفض طلب جميل قائلاً له إنه من الصعب أن يكون مسؤولاً في الحكومة السورية وفي الوقت نفسه ممثلاً عن المعارضة.

وقال جميل في مقابلة أجرتها معه صحيفة "لو فيغارو" الفرنسية في موسكو حيث يقيم منذ إقالته من منصبه إنه "أصر" خلال لقائه فورد "على المشاركة مع المعارضة في مؤتمر جنيف" المزمع عقده نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الجاري.

وأضاف: "حاولت إفهامه أنني كنت معارضاً للنظام قبل أن أنضم إلى الحكومة، وأنني بقيت معارضاً حين أصبحت وزيراً وأنني سأبقى معارضاً بعد خروجي من الحكومة". ولكنه أقر بأن مساعيه لإقناع السفير الأمريكي باءت بالفشل.

وبحسب "لوفيغارو" فإن جميل، والبالغ من العمر 61 عاماً، يعول على علاقاته الجيدة بموسكو لحجز مقعد له في الحكومة الانتقالية المفترض أن تنبثق عن جنيف 2 والتي من المقرر أن تضم وزراء موالين للأسد وآخرين معارضين له.

عمران الزعبي: لن نذهب إلى "جنيف 2" لتسليم السلطة

أعلن وزير الإعلام في حكومة الأسد، عمران الزعبي، مساء أمس الاثنين، أن نظام الأسد لن يذهب إلى مؤتمر جنيف 2 المزمع عقده لحل الأزمة السورية "لتسليم السلطة".

وأضاف الزعبي أن ما سيحصل في المؤتمر الذي تبذل جهود دبلوماسية لعقده في وقت لاحق هذا الشهر في جنيف هو عملية سياسية وليس تسليم السلطة أو تشكيل هيئة حكم انتقالية.

وقبل ذلك شدد رئيس الائتلاف السوري، السيد أحمد الجربا، على ضرورة الاعتراف بمقررات جنيف 1 كمرجعية لأي مباحثات مقبلة، رافضاً الحديث عن تسوية من دون رحيل الأسد.

وتأتي تصريحات الزعبي في وقت تبذل الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة جهوداً لعقد مؤتمر جنيف 2 بمشاركة ممثلين للنظام والمعارضة، سعياً للتوصل إلى حل سياسي للنزاع المستمر منذ منتصف آذار/مارس 2011، وأودى بحياة أكثر من 180 ألف شخص.

آموس: 6.5 مليون شخص فرّوا من منازلهم في سوريا

أعلنت الأمم المتحدة أن عدد السوريين الذين أجبروا على مغادرة منازلهم بسبب الحرب، شهد زيادة كبيرة، إذ بلغ عددهم 6,5 مليون شخصا.

وقالت المسؤولة عن العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري آموس، أمام مجلس الأمن، إنه "في الإجمال هناك 9,3 ملايين سوري في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة".

وزير أردني: الأزمة السورية طالت أكثر من المتوقع

رأى وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني إبراهيم سيف، أن الأزمة السورية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه بلاده على مختلف المستويات، مشيراً إلى أنها بدأت تأخذ مدى زمنياً أكبر من المتوقع.

وقال سيف في كلمة ألقاها، يوم أمس الاثنين، خلال الاجتماع الإقليمي الذي نظمته في عمان وكالات الأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والهيئات الدولية الداعمة والدول المانحة للدول المضيفة للاجئين السوريين، إن "الأزمة السورية بدأت تطول وتأخذ مدى زمنياً أكبر من المتوقع".

ولفت الوزير إلى أن هذا "يستدعي تدخلات مستدامة ومتوسطة المدى وبالتالي الانتقال من الحديث عن المساعدات الإنسانية إلى المساعدات الإنمائية والاستثمارات المطلوبة لتمكين المجتمعات المحلية من استضافة اللاجئين وتوفير الخدمات لهم".

وأوضح سيف أن الأزمة السورية تعتبر "من أهم التحديات التي تواجه الأردن على مختلف المستويات، ومنها الاقتصادي".

ودعا إلى "تضافر الجهود الدولية لمساندة الأردن للحفاظ على قدرة الحكومة على الترحيب باللاجئين السوريين واستمرارية النمو الاقتصادي وعدم تأثر فرص المواطن الأردني بالحصول على خدمات ووظائف، خاصة وأن مؤشرات الأزمة تدل على أن آثارها ستبقى لمدى متوسط".

وأوضح سيف أن التكلفة المباشرة للترحيب بالسوريين تقرب من 700 مليون دولار سنوياً، أما كلفة الاحتياجات للبنى التحتية فقد بلغت 870 مليونا سنويا، فيما يصل إجمالي الكلفة سنويا إلى حوالي 1.7 بليون دولار.

وتقدر مؤشرات منظمات الأمم المتحدة الكلفة السنوية بـ 2.1 بليون دولار للعام الحالي 2013، و3.2 بليون دولار للعام المقبل 2014.

وكان الملك الأردني الملك عبدالله الثاني، أعلن أول أمس الأحد، إنه إذا لم يسارع المجتمع الدولي لمساعدة بلاده في تحمل أعباء الأزمة السورية، فإن الأردن قادر على اتخاذ الإجراءات التي تحمي مصالحه، ودعا إلى تطوير قانوني الأحزاب والانتخابات.

وقال في خطاب افتتح به الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة (النواب والأعيان) الـ17 "إذا لم يسارع المجتمع الدولي لمساعدتنا في تحمل أعباء الأزمة السورية، فإنني أكرر وأوكد بأن الأردن قادر على اتخاذ الإجراءات التي تحمي مصالح شعبنا وبلدنا".

20 وكالة أممية تتفق على دعم الأردن في استضافته للاجئين سوريين

اتفق مديرو وممثلو أكثر من 20 وكالة أممية، في ختام اجتماعاتهم بالعاصمة الأردنية عمان على إطلاق استجابة تنموية جماعية للأزمة السورية، عبر دعم الدول الحاضنة للاجئين السوريين.

وبحسب بيان صحافي، صدر عن مكتب الأمم المتحدة في الأردن، في ختام الاجتماعات التي استمرت يومين، فإن هذه الاستجابة تتكامل مع الجهود الإنسانية الجارية والتي تتمحور حالياً حول إنقاذ الأرواح وتوفير الإغاثة العاجلة للاجئين السوريين، داخل سوريا والدول المجاورة لها.

واعتبر البيان أن سبب إطلاق الاستجابة هو أن الأزمة السورية حين نتعاطى معها في سياق تأثيرها الإقليمي المباشر والذي يشمل الأردن ولبنان والعراق وتركيا ومصر (الدول التي تحتضن اللاجئين) تتطلب وبشكل حاسم وعاجل صياغة استجابة تنموية قوية وواسعة النطاق، تتكامل مع الاستجابات الجاري تنفيذها بالفعل على الصعيدين الإنساني وذلك الخاص باللاجئين.

وتابع، نقلا عن "سيما بحوث"، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول العربية، ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بينما نستمر في تقديم الدعم الإنساني الضروري، يجب علينا كذلك، وعلى وجه السرعة، العمل على

توفير احتياجات التنمية بشكل متكامل ومتزامن.

وأضافت بحوث أنه "يجب علينا أن نحمي المكاسب الحالية في مجال التنمية، وأن نوقف التراجعات المحتملة في معدلاتها، وفي الوقت نفسه، علينا تعزيز القدرات الكامنة على التعافي والتخطيط وتقديم الخدمات التنموية، بحيث يتمكن الناس، وبدعم من مؤسساتهم المحلية، تحمل الأزمة المستمرة والتعاطي إيجابياً مع تبعاتها، ثم إعادة بناء حياتهم على نحو أفضل".

وأوضحت أن الاستجابة التنموية ستعمل على دعم الدول المتضررة من الأزمة السورية والخاصة القريبة منها، كالأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر.

ويضمن هذا الدعم توفير المأوى والبنى الأساسية المستدامة اللازمة (المياه والصرف الصحي والطاقة والتخلص من النفايات)، وإعادة تأهيل وإعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتضررة.

بدوره، قال غوستافو غونزاليس، المدير القطري الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحسب ما نقله البيان: حققنا بداية ممتازة لرحلة طويلة نشرع فيها، واعتبارا من اليوم، نشمر سواعدنا حتى نحدد بالتفصيل كل الاحتياجات التشغيلية لجعل هذه الاستجابة التنموية القائمة على تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها على قدر القوة والشمول اللازمين، لكي تلبي احتياجات السكان المتضررين من هذه الأزمة الكبرى التي تمس سوريا وجيرانها.

وكان رئيس الوزراء الأردني، عبدالله النسور، قد قال أمام برلمان بلاده في وقت سابق إن الحكومة أنفقت العام الماضي نحو 251 مليون دولار أمريكي لاستضافة 260 ألف لاجئ سوري، 80٪ منهم في المدن، متوقعا أن يصل الإنفاق العام الحالي إلى مليار دولار أمريكي، لاستضافة أكثر من 4 أضعاف هذا العدد.

ويعد الأردن من أكثر الدول المجاورة لسورية استقبالاً للاجئين منذ بداية الأزمة قبل أكثر من عامين، وذلك لطول حدودها التي تصل إلى 375 كم، يتخللها عشرات المعابر غير الشرعية التي يدخل منها اللاجئون السوريون إلى الأردن.

ووصل أعداد السوريين المتواجدين في الأردن إلى مليون و300 ألف، بحسب إحصاءات رسمية، بينهم 550 ألف لاجئ مسجلين.

==========

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني

الثلاثاء 2013/11/5

الآراء المنشورة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي التيار